

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/42/110/Add.1
14 May 1987
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثانية والأربعون
البند ١٢١ من القائمة الأولى*

وحدة التفتيش المشتركة

التعاون التقني بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
واللجان الاقتصادية الإقليمية

إضافة

تعليقات الأمين العام

يشرف الأمين العام أن يحيل إلى الجمعية العامة تعليقاته على تقرير وحدة
التفتيش المشتركة المعنون "التعاون التقني بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
واللجان الاقتصادية الإقليمية" (A/42/110) .

المرفق

تعليقات الأمين العام

أولا - لمحة عامة

١ - يشير تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "التعاون التقني بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي واللجان الاقتصادية الاقليمية : اللجنة الاقتصادية لافريقيا" عدة قضايا فيما يتعلق بالتعاون اللازم بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي واللجان الاقليمية .

٢ - ويحلل التقرير الدور الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لافريقيا في إعداد الحكومات الافريقية المعنية لمشاريع التعاون التقني وتنفيذها فيما بعد . ووفقا لقراري الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ و ٣٠٣/٣٣ المؤرخ في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ، تقتصر مسؤوليات اللجان الاقليمية في إعداد المشاريع وتنفيذها على المشاريع الاقليمية والاقليمية . والدور النهائي للجنة الاقتصادية لافريقيا على الصعيد الوطني مسألة واسعة النطاق يرى الأمين العام انه لا يمكن التصدي لها ضمن النطاق المحدود لهذا التقرير ، نظرا لانها لا تتضمن العلاقات القائمة مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة فحسب بل أيضا مع المنظمات الاخرى التي تقوم بتمويل أنشطة التعاون التقني ، بما فيها مصارف التنمية الاقليمية . وتجدر الاشارة أيضا الى ان برنامج الأمم المتحدة الانمائي ملتزم باتباع القواعد التي يضعها مجلس ادارته لتعيين وكالات منفذة تتولى تنفيذ المشاريع التي يدعمها البرنامج الانمائي .

٣ - والفرضية الاساسية التي تلتزم بها منظومة الأمم المتحدة هي ان أية حكومة ذات سيادة تتخذ قراراتها الخاصة فيما يتعلق بالمساعدة التي تود تلقيها من مؤسسات المنظومة ، سواء كانت هذه المؤسسات هي اللجان الاقليمية أو برنامج الأمم المتحدة الانمائي . ومع التسليم بهذا ، يرى الأمين العام انه من المهم كفالة ان تكون اللجان الاقليمية في وضع يمكنها من اسداء المشورة التقنية الى الحكومات ، بناء على طلبها ، بشأن مسائل التنمية ، بما فيها حسب الاقتضاء ، مشاريع التعاون التقني . وكما أشار المفتش فان الدور الذي تقوم به اللجان الاقليمية بوصفها مستشارا للحكومة فيما يتعلق بمسائل محددة ومسائل عامة تدخل ضمن مجالات اختصاصها انما هو دور هام

تقوم به تلك اللجان . ومن الاهمية بمكان في هذا الصدد قدرة اللجنة الاقتصادية لافريقيا على تقديم وجهة نظرها بشأن علاقة المشاريع بالاولويات العامة لتنمية القارة ، على النحو المعرب عنه على سبيل المثال في خطة عمل لاغوس وبرنامج افريقيا ذي الاولوية للانتعاش الاقتصادي .

٤ - ومما يدعو للأسف ان التقرير يولي أكثر العلاقة المستصوبة بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا والحكومات الوطنية اهتماما أكثر من العلاقة القائمة بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي واللجنة الاقتصادية لافريقيا وهذه الحكومات . وكان من الملائم تحليل هذه العلاقة الأخيرة بمزيد من التفصيل بغية التقدم بمقترحات عن كيف يمكن للجنة الاقتصادية لافريقيا ان تشارك بمزيد من الفعالية في مسائل التعاون التقني . ويوجه الانتباه الى ان برنامج الأمم المتحدة الانمائي وقع اتفاقا مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا في (آذار/مارس ١٩٧٧ عينت بموجبه اللجنة وكالة منفذة للمشاريع الاقليمية التي يظطلع بها برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وفي هذا الصدد ، من الملائم الإشارة أيضا الى ان لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي دورا محددا يقوم به تجاه الحكومات الافريقية .

٥ - وبالرغم من اجراء بعض المشاورات مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة قبل نشر التقرير ، يرى الامين العام ان هذه المشاورات لم تكن كافية . وينبغي اعطاء مؤسسات المنظومة فرصة عادلة للتعليق على المسائل التي تخصها مباشرة قبل نشر أي تقرير .

ثانيا - تعليقات محددة

٦ - لم يقيم الدليل بما فيه الكفاية على التعليقات التي أبداهها المفتش في الفقرة ١١ من تقريره التي تعطي الانطباع بأن برنامج الأمم المتحدة الانمائي واللجنة الاقتصادية لافريقيا يواجهان صعوبات خطيرة في تعاونهما . ولا يشارك أي من اللجنة الاقتصادية لافريقيا أو برنامج الأمم المتحدة الانمائي في هذا الرأي . وفيما يتعلق ، على سبيل المثال ، بالمشاورات مع الحكومات في المنطقة بشأن البرنامج الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، أجرى البرنامج الانمائي ، وفقا للاجراءات التي حددها مقرر مجلس الإدارة ٩/٨٠ ، هذه المشاورات بتعاون كامل مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا من خلال الآليات الاقليمية القائمة .

٧ - ويشير التقرير في الفقرتين ٨ و ١٠ الى مسؤوليات اللجنة الاقتصادية لافريقيا في مجال تنسيق المساعدة التقنية وتصميم البرامج القطرية والتنسيق بينها . ويرى الامين العام ان وجهة النظر المتعلقة بدور اللجنة الاقتصادية لافريقيا لا تتماشى مع التشريع القائم ، نظرا لان البرامج القطرية لا يبدو انها تدخل ضمن ولاية اللجان الاقليمية بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ . بل على النقيض من ذلك ، فان قرار الجمعية العامة (١٧١/٤) ، المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، يؤكد من جديد على مسؤولية برنامج الامم المتحدة الانمائي عن البرامج القطرية .

٨ - وثمة تناقض واضح بين الفقرتين ١٣ و ١٤ من التقرير : ويفترض ان المفتش لا يستنتج ان الوزراء ذاتهم قد اتخذوا وجهتي نظر متناقضتين بشأن البرنامج الاقليمي ذاته .

٩ - ويود الامين العام أن يشير الى ان التعليقات التي أبدتها المفتش في الفرع ١ من الجزء الثاني ، دال (الجزء الثاني من الفقرة ١٨) لم يرقم عليها الدليل بمعلومات وقائية . ولذا يود الامين العام ألا يصدر حكما على دوافع الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الامم المتحدة فيما يتعلق بعملية البرمجة التي يضطلع بها برنامج الامم المتحدة الانمائي .

١٠ - ويود برنامج الامم المتحدة الانمائي ان يذكر ان التخفيضات في أرقام التخطيط الارشادية أثناء عملية البرمجة للدورة الثالثة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي المشار اليها في الفقرة ٢٣ لم تكن ذات صلة بإدارة الاموال المتاحة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي بكفاءة . بل انها كانت ترجع الى ان التبرعات الاضافية المتوقعة من الدول الاعضاء والتي تنبأ بها مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي لم تظهر الى حيز الوجود ومن ثم كان لا بد من تعديل أرقام التخطيط الارشادية بناء على ذلك .

١١ - وتشير الفقرات ٢٤ الى ٣١ من تقرير المفتش الى التدابير المتخذة لتحقيق المزيد من الاعتماد على الذات على النطاق الاقليمي من خلال المؤسسات الاقليمية . وقد أجريت ، بناء على مبادرة متخذة من اللجنة الاقتصادية لافريقيا بالاشتراك مع الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ، دراسة لتقييم أداء المؤسسات الاقليمية أو دون الاقليمية المشتركة بين الدول والمنشأة تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لافريقيا والتي تتلقى الدعم المالي من برنامج الامم المتحدة الانمائي . وحددت هذه الدراسة توصيات مفيدة . ويؤيد الامين العام الاجراء المقرر اتخاذه لتنفيذ هذه التوصيات التي وافقت عليها الحكومات المعنية موافقة تامة .

١٢ - وفيما يتعلق بذلك الفرع من التقرير الذي يتناول مكتب برنامج الأمم المتحدة الانمائي للدول العربية (الفقرات ٣٢ الى ٣٩) ، لم تؤخذ التعليقات الوقائية التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الانمائي لوحدة التفتيش المشتركة تماما في الاعتبار في النص الاخير من التقرير . وفيما يتعلق بالفقرة ٣٣ فان موريتانيا عضو في جامعة الدول العربية ولكنها مشمولة أيضا بمكتب برنامج الأمم المتحدة الانمائي الاقليمي لافريقيا . وهكذا فليس صحيحا ما ذكر من أن المكتب الاقليمي لافريقيا لا يغطي إلا البلدان الافريقية غير العربية . وفيما يتعلق بالفقرتين ٣٤ و ٣٥ فان الإشارة الى وجود صعوبات وعدم تفهم نتيجة لوجود المكتب الاقليمي للدول العربية والمكتب الاقليمي لافريقيا كان ينبغي اقامة الدليل عليها في التقرير .

١٣ - وتشير عدة تعليقات ترد في الفقرات ٣٢ الى ٣٩ من التقرير الى توزيع الموارد بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمكتب الاقليمي لافريقيا والمكتب الاقليمي للدول العربية . وكما هو معروف ، أنشأ مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي آلية لتوزيع الموارد ، سواء للبرامج والمشاريع الوطنية أو الاقليمية . ولا يؤدي وجود مكتبين منفصلين الى تخفيض الموارد المتاحة للمنطقة . اذ تحدد أرقام التخطيط الارشادية لكل قطر على حده وفقا لمقرر مجلس الادارة ١٦/٨٥ . كما تحدد أرقام التخطيط الارشادية الاقليمية حسب النسب ذات الصلة بأرقام التخطيط الارشادية الخاصة بكل بلد .

١٤ - ولا يبدو ان هناك معايير موضوعية للتعليقات التي أبدتها المفتش على نوعية العلاقة القائمة بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا والمكتب الاقليمي للدول العربية . ومع هذا ، ونظرا لانه من الممكن دائما ادخال تحسينات فيما يختص بالعلاقات بين الوحدات الادارية ، فقد اتفق كل من اللجنة الاقتصادية لافريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي على أن يدرسا بالتفصيل مسألة وجود حاجة الى تحسين العلاقات القائمة بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا والمكتب الاقليمي للدول العربية .

١٥ - ويتسم التعاون بين المكتب الاقليمي لافريقيا واللجنة الاقتصادية لافريقيا بالتسليم بأن اللجنة الاقتصادية لافريقيا تعمل ، في جملة أمور ، كمركز للدراسات والبحوث المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لافريقيا فضلا عن كونها وكالة منفذة للمشاريع الاقليمية التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الانمائي . ولاداء هذين الاختصاصين ، يجب ان تتوفر للجنة الاقتصادية لافريقيا الموارد اللازمة لتدبير الموظفين المؤهلين والاحتفاظ بهم . وكما أشار المفتش في الفرع الرابع من تقريره ، وفي غيره من الفروع أيضا ، يجب تعزيز قدرة اللجنة الاقتصادية لافريقيا في هذا

المجال ، في جملة أمور ، عن طريق تقديم موارد اضافية وتغويضها في بعض السلطات . وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فان قدرة اللجنة الاقتصادية لافريقيا هي في الواقع اعتبار أساسي في تحديد المشاريع المقرر تنفيذها .

١٦ - قامت اللجنة الاقتصادية لافريقيا بدور هام في إعداد البرنامج الاقليمي الرابع لافريقيا . وفي الحالات التي لم يكن يوجد فيها دور للجنة الاقتصادية لافريقيا في الماضي ، فقد عولج هذا الوضع الان ولذلك تم بصورة أو أخرى تنفيذ توصية المفتش فعلا .

١٧ - ومن المؤسف أن المفتش لم يحلل أمثلة التعاون الفعلي بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وعلى سبيل المثال ثمة تعاون وثيق بين المنظمين على تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا (١٩٨٦ - ١٩٩٠) ؛ وقد تجلّى هذا التعاون تماما فيما يتعلق بعقد الأمم المتحدة للنقل والاتصالات في افريقيا .

١٨ - وفي الفقرات ٥٥ الى ٥٩ من هذا التقرير ذهب المفتش الى القول بضرورة أن يكون مكتب الاتصال التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أديس أبابا أكثر نشاطا ، وهذا أمر لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق زيادة عدد موظفيه ومن شأن ذلك أن يؤدي الى ازدواجية في الوظائف المضطلع بها حاليا في نيويورك . ويبدو أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بت بأن هذا الاقتراح الذي قدمه المفتش غير ملائم .

ثالثا - التعليقات التي أبدتها الامين

العام على توصيات المفتش

التوصية ١

١٩ - يشير الامين العام الى أن هذه التوصية لا تتماشى مع ما هو ممنوح حاليا الى اللجان الاقليمية من ولاية فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع ، كما أعرب عنها بصفة خاصة في قراري الجمعية العامة ١٩٧/٣٣ و ٢٠٢/٣٣ . ويدرك الامين العام الحاجة الى البت فيما اذا كان يلزم اشراك اللجنة الاقتصادية لافريقيا بقدر أكبر في الأنشطة الإنمائية المضطلع بها على الصعيد الوطني . إلا أنه لا يرى ان زيادة اشراكها يتوقف بالضرورة أو بصورة حصرية على صياغة أو تنفيذ مشاريع يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد الوطني . وبالتالي فهو يقترح تقييم الدور المستصوب الذي تظطلع به اللجنة الاقتصادية لافريقيا على الصعيد الوطني في سياق أوسع من سياق علاقتها ببرنامج

الامم المتحدة الإنمائي ومع مراعاة الحاجة الى تخصيص الموارد بصورة فعّالة داخل الامم المتحدة . وهو يود في هذا الصدد أن يعيد الى الازهان كون قرار الجمعية ٣٦٨٨ (د - ٢٥) ، المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٠ ، بشأن وظيفة جهاز برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، يشير الى الدور المناط باللجان الاقليمية في مجال تقديم المساعدة الى الحكومات فيما يتعلق بوضع خططها الانمائية الوطنية .

التوصية ٢

٢٠ - يوافق الامين العام تماما على القول بأنه توجد ضرورة لتعزيز قدرة مكتب تنسيق المساعدة التقنية التابع للجنة الاقتصادية لافريقيا لأنه بدون ذلك يتعذر على اللجنة الاقتصادية لافريقيا للغاية أن تضطلع بمهامها بوصفها وكالة منفذة للمشاريع الاقليمية . إلا أنه نظرا لكون هذا الاجراء ينصب على عدد وكفاءة موظفي ذلك المكتب ، فان من الواضح انه يتعين دراسة هذه المسألة في ضوء الموارد المتاحة .

٢١ - وفي حين ان تكاليف الدعم المكتسبة من تنفيذ المشاريع الاقليمية لا تكفي بحد ذاتها لمعالجة أوجه العجز في الطاقة التقنية ، فان الاقتراح الوارد ضمنا في هذه التوصية والداعي الى استخدام النفقات العامة لتحسين الدعم الاداري والتقني للتعاون التقني فيما يتعلق بالمشاريع الاقليمية ، هو اقتراح مقبول .

التوصية ٣

٢٢ - تعتبر مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات الذراع التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا . وقد تم ، من حيث المبدأ ، التوصل الى اتفاق بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي يقوم بموجبه الاخير بتقديم المساعدة لتعزيز قدرة هذه المراكز خلال الدورة الرابعة لتمكينه من الاضطلاع بمشاريع محددة . إلا أن برنامج الامم المتحدة الإنمائي يرى أن هناك حاجة لاجراء تقييم متعمق لمراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات . ويؤيد الامين العام تماما هذه التوصية الهادفة الى تعزيز كفاءة وفعالية هذا الجهاز الفرعي للجنة الاقتصادية لافريقيا .

التوصية ٤

٢٣ - هذه التوصية مقبولة . وهي تعكس أولويات اللجنة الاقتصادية لافريقيا . كما أنها تتماشى تماما مع سياسة برنامج الامم المتحدة الإنمائي ومع أولويات برنامجه الاقليمي لافريقيا .

التوصية ٥

٢٤ - شمة رابطة مستحبة بين البرامج الاقليمية والقطرية ، إلا أنه ينبغي ارساء دعائم هذه الرابطة بالاحترام التام للسيادة الوطنية للدول الاعضاء . ويؤيد الأمين العام الرأي القائل بأنه توجد ضرورة لاجراء اتصالات وثيقة بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا وبرنامج الامم المتحدة الانمائي والحكومات المعنية بغية ضمان الاتساق المنشود بين البرامج على الصعيدين الاقليمي والوطني ، وهو يود كذلك أن يشير الى أنه يوجد اتفاق بين برنامج الامم المتحدة الانمائي واللجنة الاقتصادية لافريقيا يقضي بأن يقوم الممثلون الاقليميون لبرنامج الامم المتحدة بدور ممثلي اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وتحقيقا لهذه الغاية يقوم الممثلون المقيمون لبرنامج الامم المتحدة الانمائي بزيارات منتظمة الى اللجنة الاقتصادية لافريقيا كجزء من ولاية الوكالات التابعة لها . وعلاوة على ذلك ، قررت كل من اللجنة الاقتصادية لافريقيا وبرنامج الامم المتحدة الانمائي منذ عهد قريب ارسال تعميم الى جميع الممثلين المقيمين المعنيين لتذكيرهم بهذا الاتفاق .

التوصية ٦

٢٥ - تقوم سياسة برنامج الامم المتحدة الانمائي على المشاورات التي نع عليها في مقرر مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي رقم ٩/٨٠١ . ومن المعوكة أن نتمور كيف يجوز أن يتضمن دليل السياسات والاجراءات اشارات الى تدعيم دور منظمة تابعة لمنظومة الامم المتحدة .

التوصية ٧

٢٦ - وبفضل الاليات القائمة في مقر برنامج الامم المتحدة الانمائي ، بما في ذلك لجنة العمل ولجنة استعراض البرامج ، يوجد تفاعل كبير بين مختلف الوحدات بشأن البرامج والمشاريع . إلا أن البرامج القطرية تعكس ، بطبيعة الحال ، كل قرار نهائي تتخذه الحكومة المعنية على حدة .

التوصية ٨

٢٧ - من الواضح ان مسألة المسؤوليات المنوطة بكل واحدة من الوحدات مشمولة بصورة ملائمة في الاحكام القائمة الواردة في مشروع الوثيقة المتعلقة بالانشطة الاقليمية . ويرد في الوثيقة جزء يتضمن احكاما في هذا المعنى وهو يشكل اتفاقا ملزما .

التوصية ٩

٢٨ - ان الاساس المنطقي لهذه المكاتب الاقليمية يتجاوز المسألة البسيطة المتمثلة فيما يتعين على اللجنة الاقتصادية لافريقيا اقامته من علاقات مع كل من هذه المكاتب ، فهذه التوصية تشير أساسا مسألة سياسية . ومن الناحية الادارية ، لم ترد في تقرير المفتش أي حجة من شأنها ، في نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تبرر إدخال أي تغيير في الهيكل .

التوصية ١٠

٢٩ - انظر التعليقات المتعلقة بالتوصية ٥ (الفقرة ٢٤) .

التوصية ١١

٣٠ - كما نص في "توافق الآراء" فان تعيين مدير البرنامج لوكالة منفذة يستند الى تقييمه لطاقتها التقنية . ولا يمكن اسناد هذه المسؤولية الى اللجنة الاقتصادية لافريقيا . علاوة على ذلك فان التشريعات القائمة تنص بصورة واضحة على أن قيام اللجان الاقليمية بدور الوكالات المنفذة في المجالة "التي لا تقع داخل نطاق المسؤوليات القطاعية للوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة" . (قرار الجمعية العامة ١٩٧/٢٣ ، المرفق ، الفقرة ٢٣) . إلا أنه لا يوجد اعتراض على اقامة تعاون أوثق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لافريقيا فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع المتعددة القطاعات ذات الطابع الاقليمي .
